بتاريخ ٥ يونيو ٢٠١٧ استفاق الشعب القطري على اعلان حكومات دول الحصار وهي: (الامارات العربية المتحدة – المملكة العربية السعودية – مملكة البحرين و جمهورية مصر العربية) قطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة قطر وأمرت رعاياها بمغادرة قطر، وطلبت من جميع المواطنين القطريين المقيمين أو الوافدين بمغادرة أراضيها خلال ١٤ يوم، وتم حظر كافة الرحلات من والى قطر واغلاق كل من المملكة العربية السعودية والامارات والبحرين مجالاتها الجوية والبحرية ومنافذها البرية، مما انجر عنه آثار على جملة من حقوق المواطنين القطرين، وحتى المقيمين في دولة قطر، وسوف يتم ذكر هذه الآثار في سلسلة تتكون من ٩ بروشورات قام بإعدادها قسم الدراسات والبحوث، ادارة البرامج والتثقيف، بحيث يتناول كل بروشور آثار حق من هذه الحقوق المنتهكة.

www.nhrc-qa.org

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

2018

آثار الحصار
على الحق في العمل

qatarnhrc
@qatarnhrc
nhrcqatar
qatarnhrc

فريج عبد العزيز، تقاطع ناصر بن خالد، خلف محطة بترول الدوحة
الخط الساخن: ٠٠٩٧٤٦٦٦٢٦٦٦٣ ٠٠٩٧٤٤٤٠٤٨٨٤٤ nhrc@nhrc-qa.org

www.nhrc-qa.org

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

2018

EFFECTS OF THE BLOCKADE
on the 'right to work'

qatarnhrc
@qatarnhrc
nhrcqatar
qatarnhrc

Fereej Abdulaziz, Nasser Bin Khalid Intersection, Opposite Doha Petrol Station, Otabi Tower
nhrc@nhrc-qa.org 00974 4404 8844 Hot Line 00974 6662 6663

On June 5, 2017, the Qatari people has been awaken up to the announcement by the blockading countries (United Arab Emirates - Kingdom of Saudi Arabia - Kingdom of Bahrain and Egypt) of severing diplomatic relations with the State of Qatar. These countries also ordered their nationals to leave Qatar and requested all Qatari citizens or residents to leave their territories within 14 days. All fights from and to Qatar were banned, and the Kingdom of Saudi Arabia, the United Arab Emirates and Bahrain closed their air and sea spaces and land ports. This has affected the Qatari citizens and even residents of Qatar. These effects are highlighted in a series of 9 brochures covering the various violations; prepared by the division of Studies and Research of the Programs and education department at the National Human Rights Committee (NHRC) in Qatar.

Introduction

The 'right to work' is at the forefront of human rights because it is the renewing element of human existence, the achievement of self and personality, the exercise of life, the fulfilment of needs, and the source of personal dignity and social stability. Work is of great importance in the development, preservation and progress of human civilization, and one of the prerequisites for development, facing poverty, stability and achieving security and peace internally and externally, as it is a human right based on international legitimacy and charters. Governments and States have recognized the rights of workers as the way to establish lasting and universal peace, but the governments of the countries of the blockade had a different direction in terms of their commitment to the preservation of this right and to take all possible measures to realize it. Through their unjust resolutions, they sought to cause the loss of hundreds of people for their jobs, affecting their livelihoods and the conditions of their families. The source of income was cut off for of a large number of citizens employed in public, private or government entities who were working and moving freely among the four countries, and these citizens have become unemployed and without any compensation from the three Gulf states that had imposed the blockade. This summary introduces the definition of the right to work and reviews the most important laws that provide for its respect. The summary also mentions the effects of the brutal blockade on Qatar in terms of this right, and shows the gap between the law and its obligations, as well as the violations made by the blockading countries to many categories.

مقدمة

يقع الحق في العمل في مقدمة حقوق الإنسان، فالعمل هو العنصر المجدد لوجود الإنسان، وتحقيق ذاته وشخصيته، وممارسة حياته، وإشباع احتياجاته، وهو مصدر الكرامة الشخصية، والاستقرار الاجتماعي. كما أن العمل له قدر كبير من الأهمية في قيام الحضارة الإنسانية والمحافظة عليها وتقدمها، وأحد الشروط اللازمة للتنمية ومواجهة الفقر، والاستقرار، وتحقيق الأمن والسلم داخلياً وخارجياً، إذ أنه كحق من حقوق الإنسان يستند إلى الشرعية والمواثيق الدولية، وقد أقرت الحكومات والدول بحقوق العمال باعتبارها السبيل لإرساء السلام العالمي والدائم، غير أن حكومات دول الحصار كان لها توجه آخر فيما يخص التزامها بصون هذا الحق، واتخاذ كل التدابير الممكنة لتجسيده، بحيث سعت من خلال قراراتها الجائرة الى التسبب في فقدان مئات الأشخاص لوظائفهم، مما أثر على معيشتهم وعلى وضع أسرهم، كما أن عدد كبير من المواطنين الموظفين في شركات عامة أو خاصة، أو حكومية، كانوا يعملون ويتنقلون بحُريّة بين البلدان الأربعة، قد قطع مصدر دخلهم، وأصبحوا عاطلين عن العمل، دون أية تعويضات من الدول الخليجية الثلاث التي قامت بالحصار. ويأتي هذا الموجز للتعريف الموجز بالحق في العمل، واستعراض أبرز القوانين التي تنص على احترامه، وعدم المساس به لِيأتي فيما بعد ذكر لآثار الحصار الغاشم على دولة قطر من زاوية هذا الحق لبيان الفجوة بين القانون والالتزام به، والخروقات العديدة التي قامت بها دول الحصار في حق عديد الفئات.

تعريف الحق في العمل

لكل فرد الحق في العمل. ويعد أساسا لإعمال حقوق الإنسان والتمتع بحياة كريمة. يشمل هذا الحق إتاحة الفرصة لكل فرد لكسب رزقه عن طريق أداء عمل يختاره أو يرتضيه بحرية ، اذ يعتبر الحق في العمل أول الحقوق التي يقرها "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، فالعمل باعتباره حقًا ينبغي لكل إنسان أن يتمتع به مثله مثل الحق في التعليم والحق في الغذاء، وغيرها من الحقوق الأساسية للبشر، وهو يتضمن جوانب أخرى كالحماية من الإرهاق الناجم عن الجهد الجسدي والعقلي والإجهاد، فالحق في العمل لا يلبي فقط حاجة الإنسان في التمتع بحق من حقوقه، بل يوفر أيضًا ضمانات حماية الإنسان، وهو يكد لكسب رزقه ولضمان الرفاهية والعدالة الاجتماعية، كما أن الحق في العمل يشمل إتاحة كسب الرزق لكل شخص بالغ من خلال عمل يختاره أو يقبله بحرية وفي شروط عمل عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة

التزامات الدول ازاء الحق في العمل

قدمت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم ١٨: إرشادات مفصّلة للدول بشأن التزاماتها باحترام الحق في العمل وحمايته والوفاء به، ويؤكد الحق في العمل، كما هو مكفول في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التزام الدول الأطراف بضمان حق الأفراد في اختيار أو قبول العمل بحرية، بما يشمل حقهم في ألاّ يحرموا من العمل ظلماً. ويشدد هذا التعريف على أن احترام المرء ومراعاة كرامته ينجليان من خلال الحرية التي يتمتع بها في اختيار العمل، بحيث جاء في التعليق العام رقم ١٨ للجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أنه: "تشمل انتهاكات الالتزام بمراعاة الحق في العمل القوانين والسياسات والإجراءات المخالفة للمعايير المنصوص عليها في المادة ٦ من العهد، وبصفة أخص، يشكل أي تمييز في إمكانية الوصول إلى سوق العمالة أو إلى الوسائل والاستحقاقات التي تمكن من الحصول على عمل، ويكون قائماً على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو السن، أو الدين، أو الرأي سياسياً أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو أي وضع آخر، بهدف تقويض المساواة في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو في ممارستها، انتهاكاً للعهد. ومبدأ عدم التمييز المشار إليه في الفقرة ٢ من المادة ٢ من العهد، واجب التطبيق فوراً ولا يخضع للإعمال التدريجي كما لا يعتمد على الموارد المتاحة، وهو يسري مباشرة على الحق في العمل بشتى جوانبه.

وإن عدم أخذ الدول الأطراف في اعتبارها التزاماتها القانونية فيما يتعلق بالحق في العمل لدى إبرام اتفاقات ثنائية، أو متعددة الأطراف مع دول أخرى ومنظمات دولية وكيانات أخرى كالكيانات المتعددة الجنسيات، يشكل انتهاكاً". وذلك ما قامت به دول الحصار التي كانت قراراتها مجحفة في حق العديد الأفراد والشركات مما سلب الكثير من المواطنين وحتى تابعيها من ممارسة حقهم في العمل، وهو ما سنتعرض له بأكثر تفصيل في النقطة التالية.

انتهاك دول الحصار للحق في العمل

لم تتوقف الانتهاكات والممارسات اللاإنسانية التي ترتكبها دول الحصار بحق المواطنين القطريين أو المقيمين على أرضها عند حد ما، بل امتدت لكافة المجالات والأصعدة ومن ضمنها الحق في العمل. ومازالت التداعيات على هذا الحق تتوالى بشكل مستمر، فقد أوقفت البلدان وعلى نحو مفاجئ؛ -بهدف إحداث أكبر ضرر ممكن- جميع القوافل التجارية، لكن الأخطر أن هناك عائلات بأكملها تعتمد على مهنة النَّقل بين البلدان الخليجية، وقد انقطع مصدر عيشها الوحيد، ولم تُبادر أيٌ من الدول الثلاث بتعويض هؤلاء أو إيجاد بدائل لهم وفيما يلي بعض الاحصائيات التي تبين انتهاك هذا الحق من هذه الدول

تاريخ الإحصائية ٢٥ أبريل ٢٠١٨				
البلد التي قامت بالانتهاك	السعودية	الإمارات	البحرين	الإجمالي
عدد الحالات	١٩	٤	١٤	٣٧

هذا، وقد اضطر العديد من القطريين ورعايا هذه الدول ممن هم يعملون بدولة قطر الى العودة لبلدانهم وقطع أرزاقهم دون الاكتراث الى العواقب الوخيمة وتبعات ذلك، ومن بينها حالتهم المادية و تعليم الأبناء و استكمال الرعاية الصحية لبعض أفراد الأسرة وغير ذلك، اذ انتهكت دول الحصار باجراءاتها وقراراتها عددا من التشريعات والقوانين الدولية لحقوق الانسان، وخصوصا المادة (٢٤) من اعلان حقوق الانسان لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تقر على أن العمل حق لكل إنسان قادر عليه، وله حرية اختيار نوعه، وفق مقتضيات الكرامة والمصلحة العامة، مع ضمان عدالة شروط العمل وحقوق العمال وأصحاب العمل"، والاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين.

أمثلة عن انتهاكات الحق في العمل

الحالة الأولى

السيدة (ع. م) من مواليد ١٩٨٨ وهي سعودية الجنسية تعمل مُعلمة في دولة قطر، زارت مقرّ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وأدلت بشهادتها: "بعد قرار قطع العلاقات مع دولة قطر، أبلغتني السلطات السعودية بوجوب مغادرة دولة قطر، لكنَّ حياتي هنا وعملي هنا ولا أرغب بالمغادرة، سوف أخسر عملي إن غُدت إلى السعودية، لكنني أخشى من أية عواقب أو إجراءات عقابية ستترتّب علي في حال بقائي هنا".

الحالة الثانية

اتصلَّ السيد (ح. ع) وهو قطري الجنسية من مواليد ١٩٥٣ مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ثم زار مقرّها، وذكر تفاصيل الانتهاك الذي تعرّض له بعد أن أدلى بشهادته: "أقيم منذ ٣٠ عاما في إمارة أبو ظبي في دولة الإمارات ولدي اعمال ومشاريع وبعد قرار قطع العلاقات مع دولة قطر، وجدت نفسي مرغماً على ترك كل ما لدي في أبو ظبي والعودة إلى بلدي، واضطررت للمكوث في شقة ولدي، لقد خسرت عملي وحياتي".

Violation of the ‘right to work’ by the blockade countries

The violations and inhuman practices committed by the countries of the blockade against the citizens and residents of Qatar have not stopped at a certain limit. As a matter of fact, these violations have affected all areas and levels, including the right to work. The consequences of violation to this right are continuing.

The countries have abruptly stopped, with the aim of causing the greatest possible damage, the commercial traffic; but the most critical is that entire families depend on the movement between the Gulf countries, and thus, their source of income has been cut off. None of the three States compensated or found alternatives to them. The following are some statistics that show the violation of this right by these States:

Statistical history: 25 April 2018				
Total	Bahrain	UAE	Saudi Arabia	Country that violated
37	14	4	19	Number of cases

Many Qataris and nationals of those countries working in the State of Qatar have had to return to their countries and cut off their livelihood without regard to the grave consequences incurring therefrom, including their financial situation, the education of children, the completion of health care for some members of the family, etc. The blockade countries, with their actions and decisions, have violated a number of international human rights legislation and laws, in particular Article (24) of the Declaration on Human Rights of the Gulf Cooperation Council that states, “Every person, who has the capacity of doing so, has the right to work and has the right to free choice of employment according to the requirements of dignity and public interest, while just and favourable employment conditions, as well as employees’ and employers’ rights, are ensured.” They also violated the Universal Declaration of Human Rights and the International Covenants.

Case (1)

Ms. (A.M.), a Saudi national who was born in 1988, works as a teacher in the State of Qatar. She visited the National Human Rights Committee and stated that: “After the decision to sever relations with the State of Qatar, the Saudi authorities informed me that I should leave Qatar, but I have built a life here and my work is here. I don’t want to leave because I will lose my job. At the same time, I am afraid of the negative consequences.”

Case (2)

Mr. (H.A.), a Qatari national born in 1953, visited the National Human Rights Committee and gave details of the violation he had suffered: "I have been living in the Emirate of Abu Dhabi for 30 years. I have business there. After the decision had been taken to sever relations with the State of Qatar, I found myself forced to leave everything in Abu Dhabi and return to my country. Now I have to stay in the apartment of my son. I have lost my work and my life."

Definition of the ‘right to work’

Everyone has the right to work. This right is the basis for the realization of human rights and the enjoyment of a decent. The right to work is on the top of the rights recognized by the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights. Work as a right should be enjoyed by everyone, as is the right to education, the right to food and other fundamental human rights, and includes other aspects such as protection from exhaustion resulting from physical and mental exertion and stress. Not only does the right to work meet the human need to enjoy a human right but it also guarantees the protection of human beings while working to achieve welfare and social justice. The right to work as well includes providing livelihood for each adult person through the work freely chosen or accepted under fair conditions, and provides satisfactory protection against unemployment.

States' obligations to the ‘right to work’

In its general comment No. 18, the UN Committee on Economic, Social and Cultural Rights has provided detailed guidance to States on their obligations to respect, protect and fulfil the right to work. The right to work, as guaranteed by the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, stresses on the obligations of the States Parties to guarantee the right of individuals to freely choose or accept work, including their right not to be unfairly deprived of employment. This definition emphasizes that respect for and dignity of a person are manifested through the freedom to choose a job. General Comment No. 18 of the UN Committee on Economic, Social and Cultural Rights states: "Violations of the obligation to respect the right to work include laws, policies and actions that contravene the standards laid down in article 6 of the Covenant. In particular, any discrimination in access to the labour market or to means and entitlements for obtaining employment on the grounds of race, colour, sex, language, age, religion, political or other opinion, national or social origin, property, birth or any other situation with the aim of impairing E/C.12/GC/18 page 10 the equal enjoyment or exercise of economic, social and cultural rights constitutes a violation of the Covenant. The principle of non-discrimination mentioned in article 2, paragraph 2, of the Covenant is immediately applicable and is neither subject to progressive implementation nor dependent on available resources.

It is directly applicable to all aspects of the right to work. The failure of States parties to take into account their legal obligations regarding the right to work when entering into bilateral or multilateral agreements with other States, international organizations and other entities such as multinational entities constitutes a violation." This is what was done by the countries of the blockade whose decisions were unfair to many individuals and companies, which deprived many citizens and even their own citizens of exercising their right to work. The following point discusses this issue in more details.